فصلية الخطاب الاستراتيجي ٤
السنة الأولى – العدد الرابع– ربيع ٢٠٢٥م
الصفحات ٨٧ إلى ١١٣

الثبات الاستراتيجي في عالم متغيّر: التحديات والاستراتيجيات

محمدرضا فرجي[١]

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٠٦/٠٩ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٠٨/٢٤

الملخص

الثبات الاستراتيجي يُعدّ من القضايا الجوهرية في النظام الدولي المعاصر، حيث يتسم بتعقيدات متزايدة تتأثر بتغيرات عميقة في عناصر النظام، ما استدعى إعادة النظر في مفاهيمه وشروطه وقواعده. وقد أثرت هذه التحولات بشكل جوهري على استراتيجيات الفاعلين الدوليين في سعيهم لتحقيق الثبات. وبالتالي، فإن التحولات في العناصر النظامية لم تقتصر على التأثير في الأسباب فحسب، بل امتدت لتطال النتائج كذلك.

تتمحور هذه الدراسة حول تأثيرات التحولات البيئية على الأسس النظرية والمفهومية للثبات الاستراتيجي، وكيف أثّرت هذه التحولات على استراتيجيات الفاعلين في عالم يتسم بالتعقيد والتغير المستمر. ويفترض البحث أن الأنظمة الاستراتيجية للفاعلين الدوليين في هذا العالم المتغيّر تركّز على مبدأ التكيف مع التغير، مع الحرص على تحقيق الثبات عبر تقليل مستويات الصراع والتوتر. وللوصول إلى هذه الغاية، يتم اللجوء إلى كافة الوسائل، سواء السلمية منها أو القسرية.

تشير نتائج البحث، التي استندت إلى نموذج تحليلي وصفي ومنهجية نوعية، إلى ديناميكية الثبات الاستراتيجي، وزيادة احتمالية اندلاع نزاعات تقليدية محدودة، واستمرار الحروب بالوكالة، وانخفاض احتمالات النزاعات غير التقليدية، مع التأكيد على أهمية منع تصاعد النزاعات في ظل حالة الثبات الاستراتيجي بين الفاعلين الدوليين.

الكلمات المفتاحية: الثبات الاستراتيجي، الوضع المعقد، النزاعات التقليدية، النزاعات غير التقليدية، الحروب بالوكالة.

[١]. أستاذ مساعد في العلاقات الدولية، جامعة أردكان، يزد، إيران (مؤلف مراسل). البريد الإلكترونيM.faraji@ardakan.ac.ir

مقدمة

إنّ أي نظام عالمي يتكوّن بطبيعته من مجموعة من القواعد، وهياكل التهديدات، والفرص، وأدوات مفضّلة لمواجهة التحديات التي تزعزع الاستقرار وتثير الأزمات. وفي إطار النظام الدولي الأحادي القطبية الحالي، تسعى الولايات المتحدة، بصفتها القوة المهيمنة، إلى الحفاظ على استقرار الهيمنة من خلال مؤسسات مثل مجلس الأمن وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

وفي النظام الثنائي القطبية السابق، كان يُعرّف الثبات الاستراتيجي على أنه غياب الدافع للقيام بضربة استباقية. غير أن السياقات الجيوسياسية والتكنولوجية والنفسية التي كانت تحول دون اندلاع حروب كبرى بين القوى النووية، قد شهدت تغييرات جوهرية في عالم اليوم. وقد طرأت تحوّلات عميقة على مفاهيم الثبات الاستراتيجي وظروفه (ترنين[1]، ٢٠١٩).

في أعقاب الحرب الباردة، تطوّرت القواعد القانونية التي كانت تفرض قيودًا على استخدام القوة وعدم التدخل، لتحلّ محلها عقائد جديدة كالتدخل الاستباقي، والتدخل الإنساني، وحماية الذات. ومن هنا يبرز التساؤل: "كيف تغيّرت الأسس النظرية والمفهومية للثبات الاستراتيجي في عالم معقد؟ وما هي المتطلبات التي فرضتها هذه التحوّلات على استراتيجيات الفاعلين الدوليين؟".

يتناول هذا السؤال فرضيات الثبات، والمنجزات البشرية، والتقنيات المتاحة، وبنية القوة النظامية، ومدى الهيمنة التي تفرضها القوة المهيمنة الحالية على النظام الدولي.

يحمل الثبات الاستراتيجي عدة فرضيات رئيسية:

الافتراض الأول في الثبات الاستراتيجي يتعلق بقوة الأطراف الفاعلة ودرجة تقارب قوتهم مع بعضهم البعض فيما يتصل بقضية الاستقرار والثبات. تتعلق هذه الفرضية بمسألة العلاقة بين قوة الفاعلين ومدى تقاربهم في ميزان القوى. فكلّما زادت قوة الفاعلين واقتربت من التوازن، زادت احتمالية تحقيق الثبات في علاقاتهم. وهذه الفرضية تستند إلى الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الذي يتسم بتسابق الفاعلين نحو امتلاك أحدث وأقوى الأسلحة في عصرهم (روبن وستولبرغ[2]، ٢٠١٨).

الفرضية الثانية: الدورة الطبيعية للقوة: تنص هذه الفرضية على أنّ الدورة الطبيعية لتوازن القوى بين الفاعلين تتيح تحقيق الثبات لفترات طويلة، بينما لا يمكن للدورة الاصطناعية للقوة، المدعومة من قبل قوة عظمى مهيمنة، أن تحقق الاستقرار على المدى البعيد. ويرجع ذلك إلى سلوك الفاعلين التابعين للقوة العظمى، الذين قد يصبحون أكثر جرأةً وقد ينكرون قوة الفاعل المهيمن.

---

[1]. Trenin, D
[2]. Rubin, L., & Stulberg, A. N

* **الفرضـــية الثالثة: هيمنة اســـتراتيجية الردع:** تقوم هذه الفرضـــية على مبدأ الردع المتبادل بين الفاعلين في منطقة الثبات، حيث يدرك كل طرف مدى هشاشته أمام الآخر (روبرتس[١]، ٢٠١٣؛ كولبي[٢]، ٢٠١٣).

* **الفرضية الرابعة: مبدأ العقلانية:** تؤكد هذه الفرضية أن العلاقات بين الفاعلين تخضع لمنطق العقلانية، الذي يحكم تصرفاتهم في مناطق الثبات.

* **الفرضية الخامسة: الاعتماد المتبادل:** تشير هذه الفرضية إلى تعقيد النظام الدولي وتشابك العلاقات بين الفاعلين، مما يزيد من درجة الحساسية في العلاقات القائمة في مناطق الثبات (قاسمي، ٢٠١٤).

* **الفرضية السادسة: "الحروب النظيفة":** تعكس هذه الفرضية أهمية البعد الاقتصادي والجيو-اقتصادي في العلاقات الدولية، حيث أصبحت الحروب الاقتصادية أكثر بروزًا من الحروب التقليدية (تشين وأورز[٣]، ٢٠٢٣).

* **الفرضية السابعة: الطبيعة التتابعية للثبات الاستراتيجي:** وفقًا لهذه الفرضية، يرتبط الثبات الاستراتيجي بما يسمى بـــ "التهديد الثلاثي"، حيث يؤدي التحرك ضد أحد المنافسين إلى استثارة فاعل آخر خارج المعادلة، مما يخلق ردود فعل بيئية متتابعة (كوبلنتز[٤]، ٢٠١٤).

* **المفروض الثامن: العالم المترابط والمعقد وتأثيره على الصـــراعات المحلية والنيابية:** إن المفروض الثامن في إطار الثبات الاستراتيجي ينصّ على أن العالم، بما فيه من ترابط وتعقيد، يشهد تزايدًا في الصراعات المحلية والنيابية بين الفاعلين الدوليين، وذلك للحفاظ على الاستقرار الكلي للنظام. وفقًا لهذا المفروض، فإن وجود صراعات محدودة وغير مباشرة بين الفاعلين في مناطق الثبات، يُعدّ أمرًا قابلًا للتفسير.

اســـتنادًا إلى هذه المفاهيم، يتبلور الجواب على الســـؤال الأســـاســـي للبحث من خلال التأكيد على أن الثبات الاســـتراتيجي لا يعني الجمود أو اســـتقرار الوضـــع الراهن، بل إنه يقوم على مبدأ التغير المســـتمر، حيث يُعتبر التغير من السمات البارزة للثبات في عالم معقد ومتحول. بناءً على ذلك، تتشكل الفرضية التالية: "إن النظام الاستراتيجي للفاعلين الدوليين، مع تركيزه على مبدأ التغير، يستند إلى مبادئ الحفاظ على الثبات مع مستويات منخفضة من الصراع والتوتر، ويستخدم لتحقيق هذه الغاية جميع الوسائل الممكنة، سواء كانت سلمية أو قسرية".

ومع ذلك، فإن الثبات الاستراتيجي يعتمد بدرجة أكبر على التهديد بدلاً من العقاب أو الفعل المباشر، حيث يكون مستوى التهديد فيه مرتفعًا وشديدًا إلى حد يدفع الفاعلين إلى حساب المكاسب والخسائر بعناية قبل اتخاذ أي إجراء.

---

[1] . Roberts, B
[2] . Colby, E
[3] . Chen, L. S., & Evers, M. M
[4] . Koblentz, G. D

ويؤدي هذا النهج إلى امتناع الفاعلين عن الانخراط في صـراعات مباشـرة، مما يعزز الثبات الاسـتراتيجي بدرجات مختلفة، تعتمد بشكل رئيسي على عنصر القوة التي يمتلكها الفاعلون ونوع القوة الحاكمة في النظام.

ومن الجدير بالذكر أن الثبات الاسـتراتيجي لا يعني بأي حال من الأحوال غياب الصـراعات تمامًا في النظام الدولي، بل إن وجود النزاعات والصـراعات يُعدّ جزءًا أصـيلًا من طبيعة النظام المعقد، وجزءًا لا يتجزأ من مفهوم الثبات. فبدون وجود تلك النزاعات، يفتقد الثبات معناه الحقيقي. وبالتالي، يمكن تعريف الثبات بأنه غياب الصـراعات المباشـرة والاستراتيجية بين الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي.

إحدى القضـايا المهمة التي برزت في إطار الثبات الاسـتراتيجي في الوضـع الجديد، هي مسـألة "إقليمية الثبات" نتيجة تعقيد النظام الدولي. فالثبات الاسـتراتيجي العام أصـبح مرتبطًا بشـكل متزايد بالقوى الإقليمية، وأهمية المناطق في سـياسـات الفاعلين الخارجية، وتنوع القضـايا الدولية، وتعدد الفاعلين، إلى جانب التأثير الكبير للتوترات الإقليمية على اسـتقرار النظام الدولي. وبناءً على ذلك، يتحقق الثبات العام من خلال استقرار المناطق. وفي هذا السياق، يتشكل توازن معين في إطار النظام الدولي الهيمني، حيث يتم السـعي إلى منع أي زيادة ملحوظة في قوة أحد الفاعلين، لا سـيما في المجال العسـكري. وتركز القوة المهيمنة على الحفاظ على التوازن من خلال دعم الفاعلين المتبعين للوضـع الراهن. أما في المناطق التي يميل فيها التوازن لصـالح الفاعلين المناهضـين للوضـع الراهن، فإن القوة المهيمنة تسـعى إلى بناء تحالفات مع الفاعلين القريبين من هؤلاء المناهضـين، وتقديم الدعم المباشر أو غير المباشر للفاعلين الذين يدافعون عن الوضع الراهن، في حال وقوع صراعات محتملة.

الأسس النظرية والدراسات السابقة

الدراسات السابقة

شهدت قضية الثبات الاستراتيجي اهتمامًا كبيرًا في الأوساط الأكاديمية، حيث كُتبت العديد من الدراسات والمقالات حولها. ويمكن تصـنيف الأدبيات الموجودة في هذا المجال وفقًا لعدة مناهج. وفي هذا البحث، تم التركيز على ثلاثة أنواع رئيسية من الأدبيات بما يتماشى مع أهداف الدراسة:

تناول قسـم من هذه الدراسـات التطور التاريخي لمفهوم الثبات الاسـتراتيجي (كينت وتالر[1]، ١٩٨٩؛ يوسـت[2]، ٢٠١١؛ كولبي، ٢٠١٣؛ سكوفيل[3]، ١٩٧٤). وركزت هذه الأدبيات على استراتيجيات القوى النووية، استنادًا إلى فرضية مفادها أن إزالة احتمال الضربة الأولى يمنع اندلاع النزاعات.

[1] . Kent, G. A., & Thaler, D. E
[2] . Yost, D. S
[3] . Scoville, H

الدراسات المتعلقة بالقطبية والثبات في النظام الدولي

تناولت هذه الأدبيات العلاقة بين قطبية النظام الدولي ومستويات الثبات (وولفورث[١]، ٢٠١٤؛ والتز[٢]، ١٩٦٤؛ هاس[٣]، ١٩٧٠؛ كوبتشان[٤]، ٢٠٢١؛ شيلينغ وهالبرين[٥]، ١٩٦١). ورغم تركيزها على النهج التاريخي، إلا أنها سعت إلى تفسير الثبات في إطار القطبية، حيث ترى أن تقارب القوة بين الأقطاب يزيد من احتمالية تحقيق الثبات.

الدراسات التي تربط الثبات بالردع والتوازن

ربطت هذه الأدبيات مفهوم الثبات بفكرة الردع والتوازن (هارفي[٦]، ٢٠٠٣؛ روبرتس[٧]، ٢٠١٣؛ أكتون[٨]، ٢٠١٣؛ أرباتوف[٩]، ٢٠٢١). وتبنت هذه الدراسات نهجًا نظريًا يُفسر الثبات من خلال مدى نجاح الردع والموازنة، حيث يُعتبر فشل الردع والتوازن بمثابة فشل للثبات.

لقد اعتمد البحث الحالي على الأدبيات القائمة في هذا المجال، مع التركيز على فرضيات النظام الدولي الهيمني وتعقيد القضايا الدولية، بهدف تفسير الأسس النظرية والمفهومية للثبات الاستراتيجي في عالم متغير ومعقد، وكذلك تأثير التحولات البيئية على استراتيجيات الفاعلين. ومن هنا، يجمع البحث بين المنهج النظري والمنظور الاستراتيجي.

الأسس النظرية

النموذج التتابعي والثبات الاستراتيجي

يُعد أحد الأسئلة المحورية في دراسة الثبات الاستراتيجي، هو تحديد مصدر عدم الاستقرار في النظام الدولي. وحتى الآن، لم يتوصل الباحثون إلى إجابة قاطعة. ومع ذلك، يبدو أن هناك علاقةً متبادلةً بين عدم الاستقرار والأزمات السياسية. فعلى الرغم من أن الأزمات في النظام الدولي غالبًا ما تكون نتيجةً لعدم التوازن الهيكلي والجوهري (كورستي وآخرون[١٠]، ١٩٩٩)، إلا أن وقوعها يؤدي بدوره إلى زعزعة الاستقرار الهيكلي. بناءً على رؤية تتابعية للثبات الاستراتيجي في سياق معقد، يتم تصنيف الفاعلين في النظام الدولي إلى أربع فئات:

---

1 . Wohlforth, W. C
2 . Waltz, K.N
3 . Haas, M
4 . Kupchan, C
5 . Schelling, T. C., & Morton, H. H
6 . Harvey, F. P
7 . Roberts, B
8 . Acton, J. M
9 . Arbatov, A
10 . Corsetti, G., Pesenti, P., & Roubini, N

تصنيفات الفاعلين الاستراتيجيين وأنواع الاستراتيجيات

يمكن تصنيف الفاعلين الاستراتيجيين ضمن أربع فئات رئيسية:

١. **القائد القوي**

٢. **المبدع المستقل**

٣. **المُعدّل المرن**

٤. **الخادم المطيع**

أما الاستراتيجيات التي يتبناها الفاعلون لتحقيق الثبات الاستراتيجي، فتتنوع بناءً على تركيزها على أربعة محاور:

١. **التركيز على التكلفة**

٢. **التركيز على النتائج**

٣. **التركيز على الزمن**

٤. **التركيز على الفاعلين المعنيين**

وتنقسم الاستراتيجيات إلى أربعة أنواع رئيسية:

١. **الاستراتيجية الهجومية**

٢. **الاستراتيجية الدفاعية**

٣. **الاستراتيجية المستقبلية**

٤. **الاستراتيجية التحليلية**

"الإستراتيجية الهجومية" مناسبة للبيئات المضطربة، و"الإستراتيجية الدفاعية" مناسبة للبيئات الهادئة. وفي سياق النموذج التتابعي، يُعتبر التوافق الاستراتيجي بين الفاعلين أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الثبات. وللوصول إلى هذا التوافق، هناك ثلاثة رؤى رئيسية:

١. **الرؤية العقلانية**: تعتمد منهجًا من الأعلى إلى الأسفل، حيث يتم بناء الثبات على المستويات الدنيا استنادًا إلى استقرار المستويات العليا. ومع ذلك، فإن أي خلل في المستويات العليا ينعكس مباشرةً على المستويات الأدنى (أربابي وآخرون، ١٣٩٨: ٢٤-٢٥).

٢. **الرؤية التدريجية**: تركز على بناء الثبات بشكل تدريجي من خلال تعزيز العلاقات بين الفاعلين على مراحل.

٣. **الرؤية الشاملة**: تهدف إلى تحقيق تكامل كامل بين العناصر المختلفة للنظام لتحقيق ثبات شامل ومستدام.

في إطار النموذج التتابعي، تبرز نظرية "**النقاط المرجعية الاســـتراتيجية**" التي تؤكد على أهمية وجود نقاط توافق بين العناصر المختلفة للنظام، بحيث يؤدي التنسيق بين هذه العناصر إلى تكامل شامل (أعرابي وتشاووشي، ٢٠١٠).

منذ أواخر ستينيات القرن العشرين، أدركت الولايات المتحدة، بصفتها القوة المهيمنة عالميًا، أن التركيز فقط على الحدّ من اسـتخدام التكنولوجيا النووية لتحقيق الثبات الاسـتراتيجي لم يكن كافيًا. بل أصـبح من الضـروري أن تظهر ليس فقط قدرتها، بل أيضًـا عزمها على اسـتخدام الأسـلحة النووية بطريقة عقلانية عند الضـرورة (كلبي، ٢٠١٣: ٥١). ومع انتهاء الحرب الباردة، لم ينتهِ النقاش حول هذه القضايا، بل ازدادت أهميتها في ظل تقلّص الفجوة العسكرية التقليدية بين الولايات المتحدة والصين الناشئة، وانتشار الأسلحة النووية والتقليدية المتقدمة. وعلى الرغم من انخفاض احتمالية اندلاع حرب كبيرة بين القوى العظمى، فإن خطر اندلاع مثل هذه الحروب لا يزال قائمًا، مما يجعل التركيز على الثبات الاسـتراتيجي أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للفاعلين الرئيسيين.

وفقًا للنظرية التتابعية، فإن مفهوم "ثبات الضــربة الأولى"، رغم أهميته، لا يكفي لتحقيق ثبات اســتراتيجي شــامل. وهناك سببان رئيسيان لهذا القصور:

١. **تأثير "الإلغاء الكامل"**: إن القضــاء التام على الدوافع لاسـتخدام القدرات العسـكرية يؤدي إلى إضـعاف نظام الردع، مما يزيد من احتمالية اندلاع الحروب التقليدية.

٢. **مخاطر التوجه المثالي**: في العالم المعقد الحالي، يُعتبر الاعتماد على اســـتراتيجية مثالية أمرًا خطيرًا، حيث يزيد من احتمالية اندلاع الحروب وتحوّلها إلى نزاعات نووية واسعة النطاق (كلبي، ٢٠١٣: ٥٢).

وبعبارة أخرى، فإن اعتقاد أمة واحدة بضرورة إقصاء الأسلحة النووية لا يعني أن الآخرين سيتبعون النهج ذاته. والدليل على ذلك هو أن كلًا من الولايات المتحدة وروسيا اعتمدتا على القوى النووية كوسيلة للردع المتبادل في مراحل مختلفة من التاريخ (جاتز[1]، ٢٠١٠).

وبالتالي، طالما أن الاســتراتيجيات الوقائية والحروب العرضــية التي تســتند إلى منع الهجوم المحتمل لا تزال قائمةً، فإن الثبات الاســتراتيجي لا يتحقق فقط من خلال تقليل الدوافع لاســتخدام القدرات العســكرية. بل يجب أن يشــمل هذا الثبات إطارًا متكاملًا يحتوي على أســاليب لمنع اســتخدام الأســلحة النووية، وكذلك آليات تبرر اســتخدامها في ســياقات محددة (كلبي، ٢٠١٣: ٥٤).

[1] . Gates, R. M

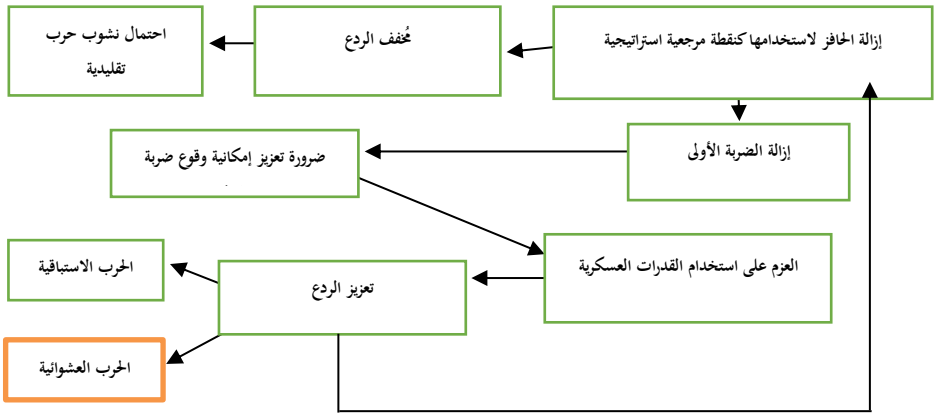

الشكل ١ . النموذج التتابعي والثبات الاستراتيجي (نتائج المؤلف)

في هذا السياق، يمكن تعريف الثبات الاستراتيجي على أنه حالة لا يمتلك فيها أي طرف دافعًا لاستخدام الأسلحة النووية إلا في ظروف استثنائية تفرض ذلك لحماية مصالحه الحيوية في ظل تهديدات أمنية شديدة. وبالتالي، في إطار نظام مستقر استراتيجيًا، لا تحتاج الدولة إلى استخدام قدراتها العسكرية التدميرية، ولا تجد حافزًا لاستخدام تلك الأسلحة إلا لغرض ردع الخصوم. وعند دمج المفهوم التقليدي للثبات المرتبط بـ "الضربة الأولى"، يُصبح الثبات مرتبطًا بتقييم المخاطر الناتجة عن الإجراءات الانتقامية، حيث لا وجود لخوف من نزع السلاح أو فقدان السيطرة، ولا طموحات لتحقيق مكاسب عسكرية من خلال هجوم استباقي يهدف إلى نزع سلاح الخصم.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على دراسة الأعمال القائمة، مع اتباع منهج واقعي يركز على مفهوم النظام الدولي المعقد. ويقسم البحث إلى قسمين:

١. **المنهج الاستنتاجي**: يتم استخدامه لتفسير الثبات في إطار الوضع المعقد، من خلال الاستفادة من النموذج التتابعي لتحليل هذه الظاهرة.

٢. **المنهج الوصفي–التحليلي**: يُستخدم لتقديم استراتيجيات عملية يمكن للفاعلين الدوليين تبنيها للوصول إلى الثبات، مع مراعاة طبيعة النظام المعقد.

نتائج البحث وتحليل البيانات

نتائج البحث

موجات الثبات وعدم الثبات الاستراتيجي في النظام الدولي

تتميز السياسة الدولية بطبيعتها الديناميكية، حيث تمر بفترات من الثبات الاستراتيجي العالي وأخرى من عدم الاستقرار والتوتر الشديد. وعلى الرغم من أن كل فترة تاريخية تحمل سماتها الخاصة، إلا أن النظام الدولي بطبيعته يميل إلى أن يكون أكثر عرضةً لعدم الاستقرار بسبب الظروف الهيكلية. ومع ذلك، هناك قواعد داخل النظام توجهه نحو تحقيق حد أدنى من الثبات النسبي(فورستر[1]، ٢٠١٨: ٦). يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية عبر الـ٥٠٠ عام الماضية، حيث شهد النظام الدولي انهيارًا في النظام الهيكلي ومحاولات لاستعادة الثبات بطرق مختلفة:

القرنان السادس عشر والسابع عشر:

بلغت حالة عدم الاستقرار ذروتها في أوروبا نتيجة النزاعات الدينية العنيفة، التي تجسدت في حرب الثلاثين عامًا. وتمكنت معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) من تأسيس النظام الدولي الحديث، مما أدى إلى فترة من الثبات استمرت لأكثر من قرن، حيث استطاعت القوى الكبرى مقاومة التحديات النظامية.

الثورة الفرنسية (١٧٨٩):

أدت الثورة الفرنسية وصعود نابليون إلى فترة من العنف الهيكلي، حيث أعاد مؤتمر فيينا (١٨١٥) تشكيل النظام السياسي العالمي، مما أوجد ثباتًا نسبيًا ولكنه حمل بذور عدم الاستقرار المستقبلي(مادلسكي[2]، ١٩٧٨).

ظهور ألمانيا (١٨٧١):

أدى صعود الدولة الألمانية إلى اختلال في توازن القوى الأوروبية، مما خلق جوًا من المنافسة السلبية وانعدام الثقة بين القوى الكبرى، وانتهى ذلك بحرب عالمية. عقب ذلك، تأسست منظمة الأمم المتحدة، التي أسهمت في تحقيق نوع من الثبات، إلا أن الانقسام الثنائي بين القوى خلال الحرب الباردة أثبت أن النظام الدولي دائمًا ما يكون عرضة للتحديات(فورستر، ٢٠١٨).

---

1 . Foerster, S
2 . Modelskim G

ورغم أن دورات الثبات وعدم الثبات متشـــابكة، إلا أن النظام الدولي، رغم طبيعته الفوضـــوية والمتغيرة، يعتمد على مفهوم "النظام الهيكلي"، الذي يضـم فترات من الثبات وعدم الثبات. ومن هذا المنطلق، فإن عدم الاسـتقرار ليس خللًا في النظام، بل جزء من الطبيعة الديناميكية للأمور، ويُعتبر عنصرًا أساسيًا في تحقيق النظام الهيكلي(زوستاك[1]، ٢٠١٧: ٦٦).

وبالتالي، يرى الاستراتيجيون الدوليون أن السياسات الخارجية التي تأخذ في اعتبارها حالات عدم الاستقرار الطبيعية، يمكن أن تسهم في تحقيق الثبات الاستراتيجي. أما محاولات القضاء على عدم الاستقرار الطبيعي، فهي تؤدي بشكل غير مقصود إلى زعزعة النظام بشكل أكبر. وبناءً على ذلك، فإن فهم مصادر عدم الاستقرار وإدارتها بشكل طبيعي بدلاً من التحكم فيها بشـكل مصـطنع، يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية في سـياسـات الفاعلين الدوليين الذين يسـعون للحفاظ على الثبات الاستراتيجي.

التكنولوجيا الحديثة وعدم اليقين وتأثيرها على الثبات الاستراتيجي

يشـكّل تأثير التكنولوجيا الحديثة على الثبات الاسـتراتيجي معضـلةً جوهريةً في العلاقات الدولية. ففي عالم اليوم، تُعتبر حالة عدم اليقين المرتبطة بالتكنولوجيا وتداعياتها على اســـتراتيجيات الفاعلين، إحدى القضـــايا المحورية في النقاشـــات الاسـتراتيجية. ويرى بعض المفكرين أن عدم اليقين التكنولوجي يؤدي إلى زعزعة الاسـتقرار الاسـتراتيجي. وتقوم حججهم على عدة نقاط، من بينها:

عوامل عدم اليقين وأثرها على الثبات الاستراتيجي

من أبرز العوامل التي تؤدي إلى عدم اليقين في العلاقات الدولية:

١. الشكوك حول نوايا الأنظمة الحاكمة (غليزر[2]، ١٩٩٧).

٢. قدرات الفاعلين الدوليين (غليزر وكافمان[3]، ١٩٩٨).

٣. القوى العام (ميرشايمر[4]، ٢٠٠١).

تُفضي هذه العوامل إلى زعزعة الاستقرار الاستراتيجي، مما يؤدي إلى ظهور قضايا معقدة، أبرزها:

---

1 . Szostak, R
2 . Glase, C. L
3 . Glaser, C. L., & Kaufmann,
4 . Mearsheimer, J

- **المأزق الأمني (كوستر[1]، ٢٠٠٢).**
- **سباقات التسلح (غليزر، ٢٠٠٠).**
- **التوجهات العدوانية (سنايدر[2]، ١٩٨٩).**
- **عدم التماثل المعلوماتي (ريتر[3]، ٢٠٠٣).**

إن عدم اليقين الناجم عن التكنولوجيا يؤدي إلى تصاعد الاستراتيجيات العسكرية الوقائية، وذلك نتيجة الخوف من التعرض لضربة أولى مدمرة. فإذا اعتقد أحد الأطراف أن بإمكانه توجيه ضربة أولى قاضية دون أن يواجه ردًا انتقاميًا، فإنه قد يتحفز بشكل كبير لاتخاذ خطوة استباقية (كانينغهام وفراول[4]، ٢٠١٥). علاوةً على ذلك، فإن نقاط الضعف في الأنظمة العسكرية، خاصةً لدى الفاعلين الذين يقلقون بشأن قدرتهم على السيطرة على الضربة الأولى وردعها، تزداد خطورتها مع تطور التكنولوجيا. فظهور تهديدات جديدة، مثل الحروب الإلكترونية، يعزز الدوافع للهجوم الوقائي.

يرى الفريق الثاني من المفكرين أن عدم اليقين الناجم عن التكنولوجيا الحديثة، يُعدّ أخطر تهديد للثبات الاستراتيجي. ويستند هذا الفريق إلى فرضية أن التفاعل بين عدم اليقين التكنولوجي والتطور المتسارع في المجالات السيبرانية والمعلوماتية، يؤدي إلى زيادة الحوافز لإثارة الفوضى وزعزعة الاستقرار. ووفقًا لهذا الرأي، فإن عدم اليقين التكنولوجي يشجع الدول على تطوير أسلحة متقدمة، مما يزيد من احتمالات التصعيد غير المقصود أو العشوائي (أونال ولويس[5]، ٢٠١٨). كما أن هذا الغموض يولّد الخوف والدوافع لاتخاذ إجراءات عدوانية على الساحة الدولية (ليفيت وآخرون[6]، ٢٠٢١)، فضلاً عن أنه يخلق حالةً من عدم الوضوح بشأن الغاية من الأسلحة المطورة (سواء أكانت لأغراض دفاعية أم هجومية). وقد يؤدي ذلك إلى انخراط الدول، بما فيها تلك التي تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن، في حروب غير مرغوبة (جارفيس[7]، ١٩٧٦). كما أن عدم اليقين قد يفضي إلى ثقة مفرطة وغير مبررة، مما يزيد من احتمالات التصعيد غير المقصود (ميتزن وشويلر[8]، ٢٠١١).

تشير الأدلة المستمدة من ألعاب الحرب إلى أن بدء الحرب من المرجح أن ينشأ عن ثقة اللاعبين المفرطة في بعضهم البعض، ورغبة الأفراد في اكتساب الثقة من خلال الهجوم الاستباقي، وليس الخوف والقلق الناشئ عن عدم اليقين بشأن

---

1 . Quester, G.H
2 . Snyder, J
3 . Reiter, D
4 . Cunningham, F. S., & Fravel, M. T
5 . Unal, B., & Lewis, P
6 . Levite, A. E., Jinghua, L., Perkovich, G., Chuanying, L., Manshu, X., Bin, L., & Fan, Y
7 . Jervis, R
8 . Mitzen, J.; Schweller, R. L

تصرفات الخصم (جونسون وآخرون[1] ، ٢٠٠٦). وعليه، فإن التقنيات الناشئة لا تُشكل خطرًا على استقرار النظام عندما تُؤدي إلى عدم اليقين بشأن النصر. بل إنها تُؤدي إلى تصعيد الإجراءات عندما تُؤدي إلى الثقة أو اليقين بالنصر مع الضربة الأولى. ويؤدي هذا الغموض والصراع إلى لغز تجريبي مهم فيما يتصل بالإجراءات السيبرانية وتصعيدها. وعلى الرغم من الافتراضات السائدة فيما يتصل بالأعمال السيبرانية وتصعيدها، فإن هذه الأعمال لا تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، بل إنها في كثير من الحالات تخلق حافزًا لاحتواء الجهات الفاعلة وتؤدي إلى الاستقرار الاستراتيجي (جوميز ووايت[2] ، ٢٠٢١). وقد أدت هذه القضية إلى ظهور مجموعة ثالثة من المفكرين حول قضية عدم اليقين والاستقرار الاستراتيجي.

المجموعة الثالثة من المفكرين ترى أن عدم اليقين الناجم عن التكنولوجيا الحديثة، قد يؤدي إلى تعزيز الثبات الاستراتيجي عبر خلق قيود وردع فعال. وينطلق هؤلاء من فرضية أن الغموض في القدرات السيبرانية يسهم في تقييد تصرفات الفاعلين، ويمنعهم من اتخاذ خطوات تصعيدية. ومع ذلك، فإن الثقة المفرطة في القدرات السيبرانية، إلى جانب إهمال نقاط الضعف، قد تؤدي إلى شن هجمات مباشرة لتحقيق أهداف عسكرية بحتة بدلاً من تحقيق غايات سياسية أو دبلوماسية (كارتر وآخرون[3] ، ١٩٨٧: ٧).

يجادل سنايدر بأن الردع يتعلق بالتصورات والنوايا والقدرات، وبالتالي فهو ذاتي. وبالتالي، فإن عدم اليقين في هذه الحالات يُعزز الردع، لأن ما يعتقده الخصم أو يخشاه أهم من الحقائق التي تُؤدي إلى الردع. وبالتالي، حتى احتمالية فشل الردع المنخفضة وخطر التصعيد قد تكون كافيةً للردع، وهي مسائل بالغة الأهمية، ولكن غالبًا ما تُغفل في اعتبارات عمليات الردع النووي(راجاغوبالان[4] ، ٢٠٠٦: ٦).

بشكل عام، تؤدي العلاقة بين التكنولوجيا، الحرب، وعدم اليقين إلى ظهور ثلاث فرضيات رئيسية حول التصرفات الجريئة في ظل الأنظمة المعقدة:

الفرضية الأولى: عدم اليقين يؤدي إلى الحرب وعدم الاستقرار

تشير هذه الفرضية إلى أن الغموض بشأن ردود الفعل المتبادلة يزيد من احتمالات الحرب. ويُعتقد أن نقاط الضعف السيبرانية تُثير الخوف، مما يدفع الأطراف إلى اتخاذ إجراءات وقائية تهدف إلى تقليل تأثير الضربة الأولى.

---

[1] . Johnson, D. D., McDermott, R., Barrett, E. S., Cowden, J., Wrangham, R., McIntyre, M. H., & Peter Rosen, S

[2] . Gomez, M. A., & Whyte, C

[3] . Carter, A. B., Steinbruner, J. D., & Zraket, C. A

[4] . Rajagopalan, R

الفرضية الثانية: عدم اليقين يعزز الردع ويقيّد التصرفات

تؤكد هذه الفرضية أن الغموض بشأن نتائج المواجهات يحدّ من التصرفات الجريئة، مما يساهم في تحقيق الثبات الاستراتيجي.

الفرضية الثالثة: الثقة المفرطة تؤدي إلى عدم الاستقرار

ترى هذه الفرضية أن الإفراط في الثقة بالقدرات العسكرية يُشجع على اتخاذ خطوات تصعيدية وجريئة، بينما يؤدي في الوقت ذاته إلى إغفال نقاط الضعف، مما يجعل الفاعلين عرضة لهجمات مفاجئة من الخصوم (سنايدر وشافر[1]، ٢٠٢٣: ٦٣٩).

الثبات الاستراتيجي والأسلحة النووية: التناقض بين الثبات وعدم الثبات

في الوضع المعقد الحالي، هناك ثلاثة متغيرات أساسية تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي، كما يوضح الشكل التالي[2]:

- **أ. الردع**
- **ب. الأزمة**
- **ج. سباق التسلح**

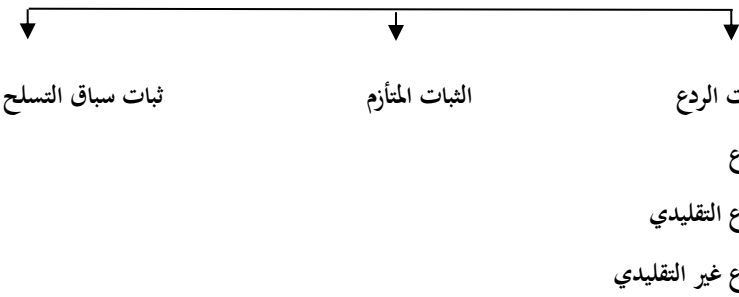

الشكل ٢. المتغيرات الرئيسية المؤثرة على الاستقرار الاستراتيجي في ظل ظروف معقدة (لوسكوئز و آخرون، ٢٠٢١: ١١)

من القضايا الاستراتيجية في هذا الوضع المعقد، ما يتعلق بالأسلحة النووية والثبات الاستراتيجي. تُعدّ الأسلحة النووية واحدةً من الأدوات الأكثر تأثيرًا في تحقيق الثبات الاستراتيجي، إلى جانب تأثيرها في السياسة، والاقتصاد، والأمن، والجغرافيا، والتاريخ، والثقافة. فالردع النووي الناجح يمكن أن يُفضي إلى نوع من الثبات غير التقليدي. أحد الأسباب

[1] . Schneider, J., Schechter, B., & Shaffer, R
[2] . Se: Levesques, A., Bowen, D., & Gill, J. H

الرئيسية وراء السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية، هو تعويض الخلل أو تصحيح عدم التوازن العسكري التقليدي (لوسكويز وآخرون، ٢٠٢١: ١٢). مع ذلك، فإن هذا التوازن لا ينبع من علاقات ميكانيكية بسيطة بين القوى. فالقوات التقليدية تُسهم في تحقيق الردع التقليدي، وتُشكّل الذراع الحيوية للردع العام والثبات الاستراتيجي. كما أن القوات التقليدية القوية تمنع اللجوء السريع إلى استخدام الأسلحة النووية، سواء لإنهاء الحرب أو للتأثير على نتائجها الكبرى (لوسكويز وآخرون، ٢٠٢١: ١١).

يظهر مفهوم "الثبات في ظل الأزمات" عندما يتعرض أحد الأطراف لضغوط للقيام بعمل عسكري. يشير هذا الثبات إلى العوامل التي تؤثر على التوازن بين الخصمين وقدرتهما على تجاوز الأزمة والحفاظ على الوضع الراهن. يتميّز هذا النوع من الثبات بتقليل المخاطر والإجراءات المتهورة، وهو أحد العناصر الأساسية للثبات دون تجاوز العتبة النووية. خلال الحرب الباردة، ساهم هذا النهج في منع اندلاع حرب نووية بين القوتين العُظميين.

يُعدّ مفهوم ثبات سباق التسلح جزءًا من الثبات الاستراتيجي، حيث يركّز على كيفية تأثير تراكم القدرات العسكرية على العلاقات بين الفاعلين، سواء من حيث تعزيز الثبات أو زعزعة الاستقرار.

بشكل عام، الثبات الاستراتيجي ليس حالةً طبيعيةً أو وضعًا لا رجعة فيه؛ إذ إن عدم التوازن والغموض أمران لا مفر منهما في أي علاقة، خاصةً العلاقات متعددة الأطراف، مما يجعل احتمالية عدم الاستقرار أكثر شيوعًا (لوسكويز وآخرون، ٢٠٢١: ١٢). ومن المفارقات، أن الأسلحة النووية قد تُضعف الثبات عبر تشجيع النزاعات التقليدية المحدودة، حيث توفّر بيئةً مناسبةً لهذه النزاعات. يُطلق على هذه الظاهرة اسم "التناقض بين الثبات وعدم الاستقرار"، وهي تُبرز العلاقة المعقدة بين مستويات الحرب التقليدية والنووية. على سبيل المثال، تُظهر الأدلة من النزاعات بين الهند وباكستان هذا المفهوم بوضوح (شيبمان[1]، ٢٠١٨).

يتم طرح التناقض بين الثبات وعدم الاستقرار لفهم العلاقة بين مستويات الحرب التقليدية والنووية. وقد قسّم سنايدر هذه العلاقة إلى ثبات شامل وثبات فرعي، مشيرًا إلى أن الفرضيات حول الثبات وعدم الاستقرار قد تكون مسيطرةً، ولكن الثبات يجب أن يستند إلى قدرات الضربة الثانية، لأن الدول تخشى التصعيد في فترات الأزمات بقدر ما تخشى استخدام كامل قدرتها في الضربة الأولى (سنايدر، ١٩٦٥: ١٩٩).

ويُضيف سنايدر أن الثبات على المستوى الاستراتيجي يمكن أن يقلل من الثبات على المستويات الأدنى، لكنه في الوقت نفسه يمنع التصعيد من المستويات الدنيا للعنف. وبالتالي، فإن الثبات على المستوى الاستراتيجي يحمل تأثيرين متناقضين:

زيادة احتمالية عدم الاستقرار على المستويات الأدنى نتيجة احتمالات التصعيد.

---

[1] . Chipman, J

تعزيز الثبات على هذه المستويات عبر منع التصعيد.

علاوةً على ذلك، يرى سنايدر أن توازن القوى التقليدية يمكن أن يؤثر على الثبات النووي بطرق إيجابية وسلبية، حيث تتداخل فيه عوامل الثبات وعدم الاستقرار (راجاكوبالان، ٢٠٠٦: ٥).

بشكل عام، الثبات الناتج عن احتمالات التصعيد يقلل من الحروب بين الدول، لكنه يُشجّع دعم الجماعات المنظمة داخل الدول. فالنزاعات التقليدية، بما تحمله من مخاطر التصعيد، تدفع الأطراف إلى استغلال النزاعات الداخلية لبعضها البعض (كانكولي[1]، ١٩٩٥: ٣٢٦). على سبيل المثال، ساهم الردع النووي في تشجيع باكستان على التدخل في منطقة "كارغيل"، وزيادة عملياتها عبر الحدود، وتوسيع حربها بالوكالة في كشمير (تشاري[2]، ٢٠٠١: ٢١). اعتمد القادة الباكستانيون على استراتيجية مفادها أن خطر التصعيد النووي سيمنع الهند من شنّ هجوم تقليدي ضد باكستان، مما دفعهم إلى تبني استراتيجية النزاعات المحدودة ضد الحكومة الهندية في جامو وكشمير (كابور[3]، ٢٠٠٥: ١٤٣).

تحليل النتائج

الثبات الاستراتيجي وتحديات الفاعلين في عالم متغير

الثبات الاستراتيجي هو مفهوم هشّ ومتقلّب (كولبي و جيرسون[4]، ٢٠١٣) في عالم متغير، ويمكن تحقيقه بطرق متنوعة. يكمن جوهر الثبات الاستراتيجي في تقليل دوافع الفاعلين لتوجيه الضربة الأولى، مع تعزيز ثقتهم بقدرتهم على الرد بضربة ثانية.

وفي ظل هذه الظروف، يواجه الفاعلون تحديات كبيرة في التعامل مع الأزمات، حيث يُجبرون على اتخاذ قرارات سريعة استنادًا إلى معلومات غير مكتملة، أو نشر قواتهم بطرق قد تؤدي إلى استفزاز غير ضروري للخصوم. يشير مفهوم الثبات الاستراتيجي إلى احتمالية استخدام الأسلحة التدميرية ذات القوة الهائلة، سواء عمدًا أو سهواً أو بشكل عرضي أو دون إذن مسبق. وبناءً على منطق الثبات الاستراتيجي، هناك مجموعة من السلوكيات والظروف التي تهدد الاستقرار الاستراتيجي في الوضع المعقد، وتشمل:

١. **الأسلحة الاستراتيجية شديدة التأثر بالضربة الأولى.**

---

[1] . Ganguly, S
[2] . Chari. P.R
[3] . Kapur, S.P
[4] . Colby, E. A., & Gerson, M. S

٢. **الأسلحة القابلة للاستخدام العرضي أو غير المقصود.**

٣. **أنظمة الإنذار المبكر ذات معدلات الخطأ المرتفعة.**

٤. **أنظمة القيادة والسيطرة غير الموثوقة.**

٥. **الأسلحة الاستراتيجية التي تفقد قيمتها بسبب التقدم التكنولوجي.**

٦. **أنظمة اتخاذ القرار السريع.**

٧. **تفويض صلاحيات بدء الهجوم، مما يعقّد السيطرة على الأسلحة خلال الأزمات أو الحروب.**

٨. **الأسلحة التي تعتمد في فعاليتها على عنصر المفاجأة (كوبلنتز، ٢٠١٤: ١٩).**

في الوضع الحالي المعقّد، هناك ثلاث عمليات رئيسية تُهدّد الثبات الاستراتيجي:

- **ظهور ثلاثية أمنية بين الفاعلين النوويين.**
- **انتشار التكنولوجيا غير النووية ذات التأثيرات الاستراتيجية المحتملة.**
- **عدم التوازن بين الفاعلين النوويين، مثل الهند وباكستان في جنوب آسيا.**

ورغم أن كل واحدة من هذه الديناميكيات تُعدّ مصدرًا للقلق، فإن تداخلها يُشكّل تهديدًا أكبر للاستقرار. هذه العمليات الثلاثية لا تؤدي فقط إلى مخاطر على المدى القصير، بل إنها تُضاعف التحديات على المدى الطويل، مما يُعيق جهود السيطرة المتعددة الأطراف على الأسلحة في المستقبل (كوبلنتز، ٢٠١٤: ١٩).

الثلاثية الأمنية والثبات الاستراتيجي

شهد العصر النووي الثاني ظهور هندسة جديدة للردع. في الوضع الكلاسيكي، كان رد فعل الدولة المنافسة تجاه محاولات تحسين الأمن من قِبل أحد الفاعلين يؤدي إلى شعور متزايد بعدم الأمان لدى الدولة الأخرى. لكن في العصر النووي الثاني، أصبحت الدول النووية تواجه تهديدات أمنية متعددة المصادر، وهو ما يُعرف بـ **"الثلاثية الأمنية"**.

تشير الثلاثية الأمنية إلى شعور دولة ثالثة بالتهديد نتيجة الإجراءات الدفاعية التي يتخذها فاعل ضد خصم آخر (بروكس وراب هوبر[1]، ٢٠١٣).

يُظهر هذا المفهوم كيف أن العلاقات الثنائية بين الدول النووية يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على قدرات ونوايا الدول الأخرى النووية، مما يؤدي إلى تأثير تتابعي أوسع نطاقاً. بذلك، تعمل الثلاثية الأمنية كحزام ناقل، حيث تُفضي التطورات التكنولوجية إلى تداعيات استراتيجية أكثر شمولاً (كوبلنتز، ٢٠١٤: ٢٠). على سبيل المثال، تدّعي الولايات المتحدة أن

[1] . Brooks, L., & Rapp-Hooper, M

تطوير أنظمة الدفاع الصاروخي وقدرات الضربة بعيدة المدى لديها يهدف إلى مواجهة تهديدات إيران وكوريا الشمالية. لكن الصين وروسيا تعتبران هذه الأنظمة تهديدًا لبقاء قواتهما النووية الاستراتيجية.إن رد فعل الصين على هذه التطورات تضمن تحديث قواتها النووية وتطوير أنظمة الدفاع الصاروخي وتقنيات مضادة للأقمار الصناعية، مما أثار ردود فعل من الهند، والتي بدورها أثارت قلقًا كبيرًا لدى باكستان (كوبلنتز، ٢٠١٤: ٢١).

التحولات التكنولوجية وتأثيرها على الثبات الاستراتيجي

رغم أن الأسلحة النووية كانت تُعتبر السلاح المطلق خلال حقبة الحرب الباردة، إلا أن العالم المعقّد اليوم يشهد بروز تقنيات جديدة قادرة على تكرار، تعويض، أو تقليص التأثيرات الاستراتيجية لهذه الأسلحة (كريستنسن وكوردا[1]، ٢٠١٩: ٢٥٢).

في هذا العصر الحديث، ظهرت مجموعة من التقنيات غير النووية، مثل الدفاع الصاروخي، الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية، أنظمة الضربات الدقيقة بعيدة المدى، والأسلحة السيبرانية، والتي تحمل إمكانات كبيرة لزعزعة الثبات الاستراتيجي. هذه التقنيات تُشكّل تحديات للثبات الاستراتيجي على مستويات زمنية مختلفة:

١. **على المدى القصير**: الدفاع الصاروخي.

٢. **على المدى المتوسط**: الأسلحة المضادة للقوات التقليدية والمضادة للأقمار الصناعية.

٣. **على المدى الطويل**: الأسلحة السيبرانية.

وعلى الرغم من أن بعض هذه القدرات لا تزال بعيدةً عن التطبيق العملي، وبعضها الآخر يُستخدم بشكل محدود، إلا أنه من الطبيعي أن يقوم المصممون العسكريون بتقييم السيناريوهات الأسوأ بناءً على التوقعات المستقبلية للتقدم التكنولوجي أو الانتشار الواسع لهذه التقنيات. هذه الديناميكيات تُعزز عقلية "الجمع الصفري" وتغذي ثلاثية الأمن (كوبلنتز، ٢٠١٤: ٢١).

الدفاع الصاروخي

يمكن لنظام الدفاع الصاروخي أن يُضعف الثبات الاستراتيجي لسببين رئيسيين:

- **تقليل قدرة دولة على إلحاق أضرار غير مقبولة بالمعتدي بعد تعرضها لضربة أولى.**
- **تهيئة بيئة لتصاعد سباق التسلح بين الخصوم الاستراتيجيين.**

[1]. Kristensen & Korda

ولهذا السبب، أُبرمت معاهدة الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية (ABM) عام ١٩٧٢ بهدف الحد من تهديد الثبات الاستراتيجي بين القوى العظمى، ومنعت نشر أنظمة الدفاع الصاروخي (بلات[1]، ١٩٩١: ٢٢٩).

ولكن في عام ٢٠٠٢، انسحبت الولايات المتحدة من هذه المعاهدة وبدأت في نشر نظام دفاع صاروخي وطني يهدف إلى التصدي للصواريخ الباليستية بعيدة المدى على نطاق عالمي (كارتر وشوارتز[2]، ٢٠١٠: ٢).

حالياً، تسعى الولايات المتحدة لتطوير نظام دفاع صاروخي شامل يجمع بين الأنظمة الأرضية والبحرية، ويهدف إلى التصدي للصواريخ قصيرة، متوسطة، ومتوسطة المدى. وقد أكدت الولايات المتحدة أن تطوير هذه الأنظمة واستقرارها يستهدف التهديدات الإقليمية من الفاعلين المعارضين للنظام العالمي الحالي، مثل كوريا الشمالية، وليس بهدف تهديد القوات النووية الاستراتيجية لروسيا أو الصين (كاراكو[3]، ٢٠١٩: ٥).

الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية

تُضعف الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية الثبات الاستراتيجي بطريقتين رئيسيتين:

١. القدرة على تدمير الأقمار الصناعية الخاصة بالإنذار المبكر التي تُستخدم لرصد الهجمات الصاروخية الباليستية الأولى.

٢. القدرة على تهديد أنظمة القيادة والسيطرة النووية الفضائية.

وبمعنى آخر، تُثير هذه الأسلحة مخاوف بشأن إمكانية تنفيذ ضربات أولى غير مرصودة ضد القوات النووية، كما تُعقّد قدرة الدولة على السيطرة على النزاع، الحد منه، أو إنهائه بمجرد بدء الهجوم.

حاليًا، تُعد روسيا والولايات المتحدة الدولتين الوحيدتين اللتين تستخدمان الأقمار الصناعية لهذه الأغراض، إلا أن الصين والهند تعملان على تطوير قدرات الأقمار الصناعية العسكرية بشكل متزايد، والتي قد تشمل في المستقبل أنظمة الإنذار المبكر ووظائف القيادة والسيطرة (كوبلنتز، ٢٠١٤: ٢٣).

الأسلحة المضادة للقوات التقليدية وتأثيرها على الثبات الاستراتيجي

في الحقبة النووية الأولى، كانت محدودية دقة الأنظمة البديلة وعدم تحديد المواقع بدقة، إلى جانب كفاءة الأسلحة التقليدية المنخفضة، تعني أن الأسلحة النووية كانت تتمتع بتأثير كبير على إرادة الخصم ونتائج النزاعات. ومع ذلك، أحدثت الثورة في الشؤون العسكرية تحولًا نحو الأسلحة المضادة للقوات التقليدية، وهي قدرة استخدام الأسلحة التقليدية الدقيقة لتدمير أهداف كان تدميرها يتطلب سابقًا أسلحة نووية.

---

[1] .Platt, A
[2] .Carter, A. B., & Schwartz, D. N
[3]. Karako, T

بشكل عام، تُشكّل الأسلحة المضادة للقوات التقليدية أربعة مخاطر تُهدد الثبات الاستراتيجي:

الغموض في طبيعة الرأس الحربي:

الصاروخ الباليستي العابر للقارات عندما يكون مزودًا برأس حربي تقليدي، يتشارك نفس الخصائص مع الأسلحة النووية. ولأن الأسلحة النووية وغير النووية يمكن إطلاقها من نفس المنصات، فإن عدم وضوح طبيعة الرأس الحربي يُعقّد الموقف. فقد يتم تفسير الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز التقليدية على أنها نووية، مما يؤدي إلى رد انتقامي نووي (ترنين، ٢٠١٩: ٤).

تقويض الثبات الردعي:

هذه الصواريخ تُتيح للمهاجم القدرة على توجيه ضربة أولى ضد القوات النووية للخصم دون استخدام الأسلحة النووية. وفي حال امتلاك المهاجم نظام دفاع صاروخي قوي، فإن هذه القدرة تُصبح عاملًا مزعزعًا للاستقرار (كوبلنتز، ٢٠١٤: ٢٥).

التأويل الخاطئ للهجمات التقليدية:

استخدام الصواريخ التقليدية ضد القوات التقليدية لدولة تمتلك أسلحة نووية قد يتم تفسيره من قبل تلك الدولة على أنه هجوم يستهدف قواتها النووية، مما يؤدي إلى تصعيد التوترات.

إطلاق سباق تسلح جديد:

تطوير هذه النوعية من القدرات قد يؤدي إلى سباق تسلح نتيجة جاذبية التكنولوجيا العسكرية الجديدة، أو تقليد القوى الكبرى، أو الحاجة إلى امتلاك عوامل ردعية مماثلة (كوبلنتز، ٢٠١٤: ٢٥).

الثبات الاستراتيجي واستراتيجيات الفاعلين في عالم متغير

كما ذُكر سابقًا، فإن الثبات في العالم المعقّد والمتغير لا يعني انعدام التغيير، بل يشير إلى تغييرات مدروسة، واعية، وقابلة للتنبؤ والإدارة (فورستر، ١٩٨٩: ٥-٦). وبالتالي، فإن الثبات الاستراتيجي لا يُعبر عن حالة استقرار جامدة، وإنما عن توازن نسبي وديناميكي في بيئة تُحيط بها التهديدات الدائمة.

يتضمّن هذا التعريف ثلاث خصائص رئيسية (فورستر، ٢٠١٨: ٣):

١. الثبات لا يعني انعدام التهديد:

في حالة الثبات الاستراتيجي، لا تتغير طبيعة التهديد أو شكله بسرعة.

٢. التكيف مع التهديدات الأمنية المتزايدة:

زيادة التهديدات الأمنية لا تعني بالضرورة زعزعة العلاقات بين الفاعلين. يمكن للتهديدات أن تتصاعد، ولكن بشكل تدريجي، مما يسمح للفاعلين المستهدفين بالتكيف معها بطرق مناسبة.

٣. التغيرات الثورية نتيجة تسارع الأحداث:

التغيرات التدريجية في العلاقات المستقرة يمكن أن تكتسب طابعًا ثوريًا مع تقليل زمن رد الفعل، مما يحوّل العلاقة المستقرة إلى علاقة غير مستقرة. وبالتالي، فإن غياب رد فعل مناسب على الإجراءات قد يُحوّل العلاقات الأمنية المستقرة إلى علاقات مضطربة.

على مدار أربعة قرون، كان الثبات الاستراتيجي قائمًا على مبادئ وستفاليا، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتوازن القوى. كانت هذه المبادئ تُفضي إلى الثبات عندما تؤمن القوى الكبرى بأن النظام القائم يُحقق مصالحها، وتبتعد عن فرض قيمها على الآخرين، مع استعدادها للدخول في حرب إذا تحدّى التوازن من قِبل فاعلين آخرين.

لكن خلال الحرب الباردة، كانت هذه المبادئ تعمل بشكل مختلف. فقد كانت القوى العظمى تُوازن بعضها البعض، لكنها لم تعتبر النظام القائم مشروعًا، بل سعت إلى الحفاظ عليه فقط بسبب الخوف من الدمار الذي قد تُسببه التكنولوجيا النووية.

في الوقت الراهن، يرتبط الثبات الاستراتيجي بشكل وثيق بمرونة القوى الفاعلة وقدرتها على التحمل. كما أن القدرة على ضبط النفس تجاه الخصم أثناء النزاعات تُعدّ عاملاً حاسمًا، إلى جانب أهمية التواصل مع الخصم حتى أثناء الصراعات. ولذلك، يُصبح التواصل مع الخصم عنصرًا أساسيًا لتحقيق الثبات الاستراتيجي(ترينين، ٢٠١٩: ٨). فالفاعلون الذين يبدأون هجومًا محدودًا يجب أن يُوضحوا بشكل كامل مدى حدود هذا الهجوم للخصم. ومن أهم جوانب الثبات الاستراتيجي هو تقليل العوامل التي تُزعزع الاستقرار، بما يتماشى مع متطلبات الردع. كما أن أنظمة الدفاع الصاروخي في السياقات التكتيكية، مثل الدفاع عن القواعد العسكرية التقليدية، تُعدّ ضرورية في العلاقات بين الدول التي تحافظ على الثبات الاستراتيجي، ويُعزّز ذلك من خلال امتلاك قوة عسكرية قوية (مانكن ومايولو[1]، ٢٠٠٨: ١٤١). إن مفهوم الثبات الاستراتيجي يُحدّد مسارات واضحة ومتميّزة لاستراتيجيات الفاعلين الدوليين.

إن المبدأ الجوهري لمفهوم الثبات الاستراتيجي يقوم على ضمان قدرة القوى الاستراتيجية لدى الفاعلين، ككل، على مواجهة الضربة الأولى والرد عليها بشكل متعمّد ومدمّر. هذه القدرة تُمثّل الأساس النهائي للردع، إذ إنها تُتيح مواجهة أي مكاسب قد تُحقّقها الأطراف المعتدية. يُظهر الشكل أدناه التحولات المفهومية والجذرية في الثبات الاستراتيجي، بالإضافة إلى تداعياته على استراتيجيات الفاعلين الدوليين.

[1] .Mahnken, T. G., & Maiolo, J. A

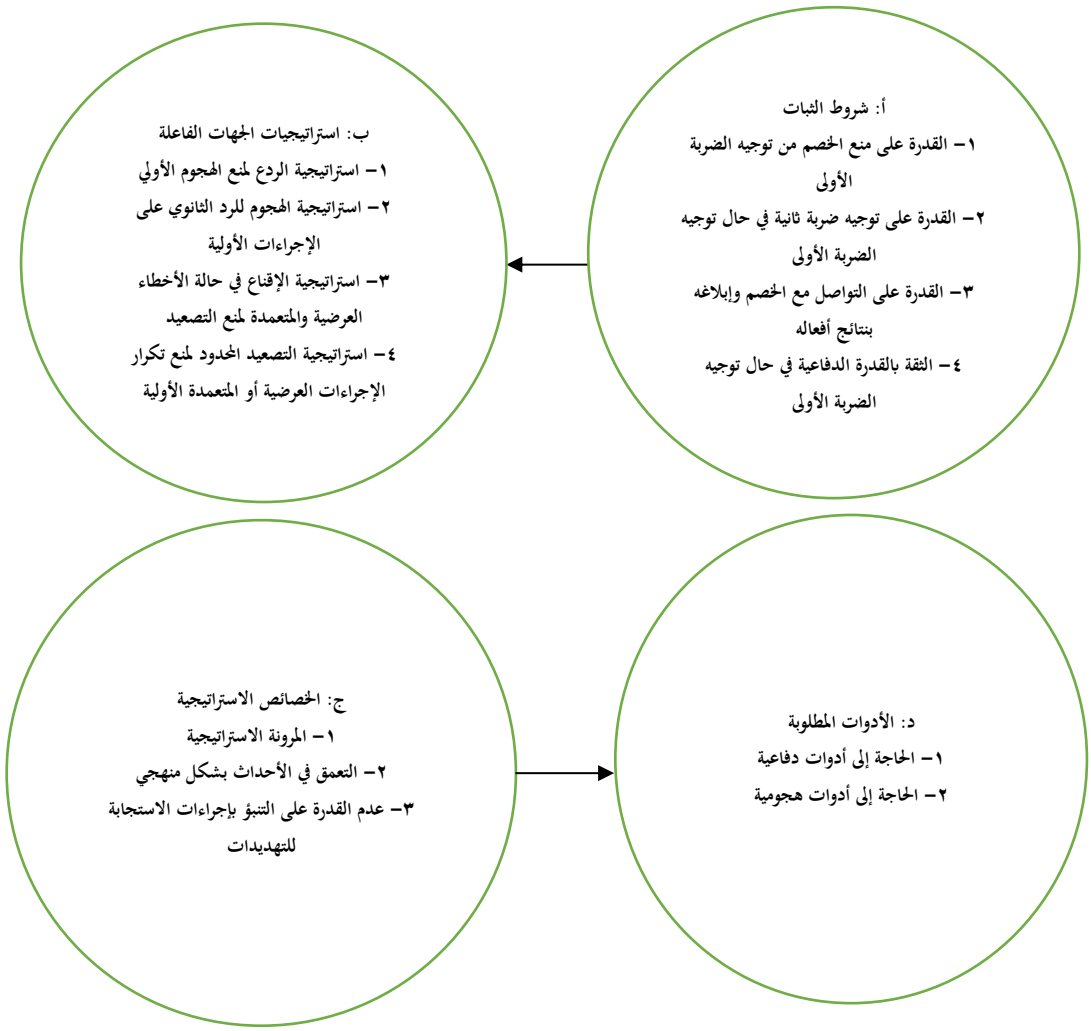

الشكل ٣. مخطط عام للثبات الاستراتيجي واستراتيجيات الجهات الفاعلة في عالم معقد ومتغير (نتائج المؤلف)

من المهم الإشـــارة إلى أنه كلما زادت قوة الفاعلين، زادت احتمالية تحقيق الثبات. للقوة العالية تأثيران رئيســـيان على الثبات الاستراتيجي:

– تعزيز العقلانية في تصرفات الفاعلين أثناء الأزمات.

– تقليل احتمالية النزاعات الطويلة الأمد، حيث إن القوة التدميرية الهائلة تُساهم في منع استمرار النزاعات لفترات طويلة، وفي حال وقوعها، تُسرّع من إنهائها.

الخاتمة والتوصيات

يعيش العالم اليوم في منتصف العصر النووي الثاني، وهو عصر يجمع بين مخاطر الحقبة الأولى ومجموعة جديدة من التحديات. في هذا العصر، تسعى القوى الناشئة، الفاعلون المناهضون للنظام العالمي، والخصوم الإقليميون إلى تعزيز وتوسيع قدراتهم العسكرية جنبًا إلى جنب مع القوى النووية التقليدية. وعلى عكس العصر النووي الأول الذي اتسم بثبات استراتيجي عالمي، يتميز العصر الثاني بجذور أكثر تنوعًا ونتائج أكثر محليةً. إن تغيّر التصورات حول تداعيات الحروب الاستراتيجية قد جعل من مفاهيم "التكافؤ الاستراتيجي" و"التوازن الاستراتيجي"، التي شكّلت أساس السياسات النووية التقليدية للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، مفاهيم فقدت قيمتها.

فلم تعد الأرقام والمعايير العددية التي كانت تُشكّل أساس التوازن الاستراتيجي السابق ذات أهمية كبيرة، بل حلّت محلها القدرة على صدّ الضربة الأولى وتنفيذ الهجوم الانتقامي، مما خلق حالةً من التكافؤ القاسي بين أقطاب القوى. ومن أبرز التحديات التي تواجه الثبات الاستراتيجي اليوم هو تراجع التمييز بين الأسلحة التقليدية والنووية، بالإضافة إلى إزالة العوائق التي تحول دون استخدام الأسلحة النووية. على سبيل المثال، دول مثل روسيا وباكستان لا تكتفي باستخدام ترساناتها النووية كأدوات للسياسة الأمنية، بل يبدو أنها تعتقد أن بإمكانها تنفيذ ضربات نووية محدودة دون إثارة ردود فعل انتقامية نووية واسعة النطاق. وفي ظل الوضع المعقّد الراهن، ومع ارتفاع درجة الحساسية وهشاشة العناصر النظامية، يمكن للفاعلين الدوليين الحفاظ على الثبات الاستراتيجي في أوقات الأزمات من خلال تجنّب الرد على التصرفات الاستفزازية للطرف الآخر.

إن القدرة على تأخير الرد تعتمد بشكل كبير على ثقة الفاعل في قدرته على تنفيذ الضربة الانتقامية لاحقًا. في المقابل، يمكن أن تنشأ حالة عدم الاستقرار نتيجة تصور أو شكوك بأن أحد الأطراف قد يستفيد من المبادرة عبر التصرف السريع أو الاستباقي. ويبدو أن تحقيق الثبات الاستراتيجي في ظل التحديات الراهنة والموقف الذي تتبناه القوى الكبرى لا يمتلك حلاً بسيطًا. فمع تعقيد المفاهيم المتعلقة بالثبات وتنوع التحديات المحيطة به، يصبح الوصول إلى حالة من الثبات في هذا العالم المعقّد أمرًا يتطلب استراتيجيات مدروسة. لتحقيق الثبات الاستراتيجي في النظام الدولي، ينبغي على الفاعلين الدوليين أن يُراعوا النقاط التالية في صياغة استراتيجياتهم للسياسة الخارجية:

(١) إن هذه القضية ليست مسألةً تخصّ الغرب أو أمريكا وحدهما، بل هي إشكالية نظامية تتجاوز الحدود لتشمل الأنظمة الدولية برمتها.

(٢) إن الحفاظ على بيئة استراتيجية مستقرة ذات طابع نظامي يتطلب وضع استراتيجية شاملة تجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية والعسكرية، بحيث تكون مصممة خصيصًا لتحقيق هذا الهدف السامي.

(٣) ونظرًا لأن الاتجاهات العالمية تؤثر تأثيرًا بالغًا على استقرار الأنظمة، فإن استراتيجيات الاستقرار يجب أن تتواءم مع الحقائق الجيوسياسية والاقتصادية والديموغرافية التي تتغير بسرعة فائقة، كي تكون قادرةً على مواجهة التحديات الراهنة بمرونة وفعالية.

(٤) ينبغي إيجاد توازن دقيق بين الدفاع القائم على القوة العسكرية وبين السعي نحو بناء بيئة سياسية أكثر استقرارًا. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الأمن العسكري وسياسة تخفيف التوترات ليسا متناقضين، بل يكمل أحدهما الآخر. إن مثل هذه الاستراتيجيات قد تشمل طيفًا واسعًا من التدابير مثل ضبط الأسلحة والإجراءات الأمنية المشتركة، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار في المجالات العسكرية، سواء النووية أو التقليدية. كما يمكن أن تشمل قضايا أكثر شمولًا مثل إدارة التقنيات العسكرية التي تزعزع الاستقرار، ومعالجة النزاعات المستمرة كالأزمات في جورجيا وأوكرانيا، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان، وضمان أمن الطاقة.

المصادر

أ. المصادر الفارسية

١. أربابي، هاني؛ صبحيه، محمد حسين؛ وحسن دانايي فرد. (٢٠١٩). "**مفهوم نموذج استراتيجية المشروع بناءً على المتغيرات البيئية الطارئة في مشاريع صناعة البتروكيماويات الإيرانية**"، مجلة إدارة الإنتاجية الفصلية، ١٣ (٤)، ١٩-٤٤.

٢. أعرابي، سيد محمد؛ شاوشي، سيد كاظم. (٢٠١٠). "**أسلوب الرقابة الاستراتيجية وأداء الشركة القابضة**"، دراسات الإدارة الاستراتيجية الفصلية، ١ (١)، ٧-٢٦.

٣. قاسمي، فرهاد. (٢٠١٤). **نظريات العلاقات الدولية: السيبرنيتيكا والسياسة الخارجية**. طهران: منشورات ميزان.

ب. المصادر الإنجليزية

1. Adler, E and Greve, P (2009). When security community meets balance of power: overlapping regional mechanisms of security governance. ***Review of international studies***, 35(S1), 59-84.
2. Acton, J. M. (2013). "Reclaiming strategic stability", (PP. 117-146), In: ***Strategic Stability: Contending Interpretations***. by Elbridge A. Colby and Michael S. Gerson. U.S. Army War College Press.
3. Arbatov, A. (2021). "Nuclear Deterrence: A Guarantee for or Threat to Strategic Stability?". (PP. 65-86), In: ***NL ARMS***

Netherlands Annual Review of Military Studies 2020: Deterrence in the 21st Century—Insights from Theory and Practice.

4. Brooks, L., & Rapp-Hooper, M. (2013). "Extended deterrence, assurance, & reassurance in the Pacific during the second nuclear age". ***Strategic Asia,*** (14), 267-302.
5. Carter, A. B., & Schwartz, D. N. (Eds.). (2010). ***Ballistic missile defense***. Brookings Institution Press.
6. Carter, A. B., Steinbruner, J. D., & Zraket, C. A. (1987). ***Managing nuclear operations***. Brookings Institution.
7. Chari, P. R. (2001). "Nuclear ***Restraint, Nuclear Risk Reduction, & the Security-Insecurity Paradox in South Asia***". The Henry L. Stimson Center.
8. Chen, L. S., & Evers, M. M. (2023). "Wars without Gun Smoke": Global Supply Chains, Power Transitions, & Economic Statecraft". ***International Security***, 48 (2), 164-204.
9. Chipman, J. (2018). "***A new geopolitical challenge to the rules-based order***", The International Institute for Strategic Studies.
10. Colby, E. (2013). "***Defining strategic stability: Reconciling stability & deterrence***", (PP. 47-84), Strategic Stability: Contending Interpretations.
11. Colby, E. A., & Gerson, M. S. (Eds.). (2013). ***Strategic stability: Contending interpretations***. Army War College Press.
12. Corsetti, G., Pesenti, P., & Roubini, N. (1999). "What caused the Asian currency & financial crisis?". ***Japan & the world economy***, 11 (3), 305-373.
13. Cunningham, F. S., & Fravel, M. T. (2015). "Assuring Assured Retaliation: China's Nuclear Posture & US-China Strategic Stability". ***International Security***, 40 (2), 7-50.
14. Foerster, S., & CGST Solutions Colorado springs United States. (2018). "*Structural Change in Europe: Implications for Strategic Stability"*. **The USAF Institute for National Security Studies (INSS)**. INSS Strategic Paper.
15. Ganguly, S. (1995). "Indo-Pakistani Nuclear issues & the stability/instability paradox", ***Studies in Conflict & Terrorism***, 18 (4), 325-334.

16. Gates, R. M. (2010). ***Nuclear Posture Review Report***. DIANE Publishing.
17. Glaser, C. L. (2000). "The causes & consequences of arms races", ***Annual Review of Political Science***, 3 (1), 251-276.
18. Glaser, C. L. (1997). "The security dilemma revisited", ***World politics***, 50 (1), 171-201.
19. Glaser, C. L., & Kaufmann, C. (1998). "What is the offense-defense balance & can we measure it?", ***International security***, 22 (4), 44-82.
20. Gomez, M. A., & Whyte, C. (2021). "Breaking the myth of cyber doom: Securitization & normalization of novel threats", ***International Studies Quarterly***, 65 (4), 1137-1150.
21. Haas, M. (1970). "International subsystems: stability & polarity", ***American Political Science Review***, 64 (1), 98-123.
22. Harvey, F. P. (2003). "The future of strategic stability & nuclear deterrence", International Journal, 58 (2), 321-346.
23. Jervis, R. (1976). Perception & misperception in international politics: New edition. Princeton University Press.
24. Johnson, D. D., McDermott, R., Barrett, E. S., Cowden, J., Wrangham, R., McIntyre, M. H., & Peter Rosen, S. (2006). "Overconfidence in wargames: experimental evidence on expectations, aggression, gender & testosterone", Proceedings of the Royal Society B: Biological Sciences, 273 (1600), 2513-2520.
25. Kapur, S. P. (2005). "India & Pakistan's Unstable Peace: Why Nuclear South Asia Is Not Like Cold War Europe", International Security, 30 (2), 127-152.
26. Karako, T. (2019). "The missile defense review", Strategic Studies Quarterly, 13 (2), 3-15.
27. Kent, G. A., & Thaler, D. E. (1989). "First-strike stability: A methodology for evaluating strategic forces", Interim report (No. AD-A-215606/5/XAB; R& /R-3765-AF). R& Corp., Santa Monica, CA (USA).
28. Koblentz, G. D. (2014). "Strategic stability in the second nuclear age", Council on Foreign Relations, (No. 71).
29. Kristensen, H. M., & Korda, M. (2019). "Tactical nuclear weapons, 2019", Bulletin of the Atomic Scientists, 75 (5), 252-261.
30. Kupchan, C. (2021). "Bipolarity is back: why it matters", ***The Washington Quarterly***, 44 (4), 123-139.

31. Levesques, A., Bowen, D., & Gill, J. H. (2021). "Nuclear deterrence & stability in South Asia: perceptions & realities", ***International Institute for Strategic Studies***, At: https://www. iiss. org/-/media/files/research-papers/nuclear-deterrence-&-stability-in-south-asia---perceptions-&-realities. Pdf.
32. Levite, A. E., Jinghua, L., Perkovich, G., Chuanying, L., Manshu, X., Bin, L., & Fan, Y. (2021). ***China-US cyber-nuclear C3 Stability***. Carnegie Endowment for International Peace.
33. Mahnken, T. G., & Maiolo, J. A. (Eds.). (2008). ***Strategic studies: a reader***. Routledge.
34. Mearsheimer, J. (2001). ***The Tragedy of Great Power Politics***. W.W. Norton.
35. Mitzen, J., & Schweller, R. L. (2011). "Knowing the unknown unknowns: Misplaced certainty & the onset of war", ***Security Studies***, 20 (1), 2-35.
36. Modelski, G. (1978). "The long cycle of global politics and the nation-state". ***Comparative studies in society and history***, 20 (2), 214-235.
37. Platt, A. (1991). "*The Anti-Ballistic Missile Treaty"*, (PP. 229-277), ***In The Politics of Arms Control Treaty Ratification***. New York: Palgrave Macmillan US.
38. Quester, G. H. (2002). ***Offense & defense in the international system***. Transaction publishers.
39. Rajagopalan, R. (2006). "What Stability-Instability Paradox? Subnational Conflicts & the Nuclear Risk in South Asia", ***SASSU Research Paper***, 4 (5), At: https://www.researchgate.net/publication/238755760_What_ Stability-Instability_Paradox_Subnational_Conflicts_and_the_Nuclear _Risk_in_South_Asia.
40. Reiter, D. (2003). "Exploring the bargaining model of war", ***Perspectives on Politics***, 1 (1), 27-43.
41. Roberts, B. (2013). ***Extended deterrence & strategic stability in Northeast Asia***. NIDS Visiting Scholar Paper Series, 1.
42. Rubin, L., & Stulberg, A. N. (Eds.). (2018). ***The End of Strategic Stability?: Nuclear Weapons & the Challenge of Regional Rivalries***. Georgetown University Press.
43. Schelling, T. C., & Morton H. Halperin (1961). ***Strategy & Arms Control***. New York: Martino Fine Books.

44. Schneider, J., Schechter, B., & Shaffer, R. (2023). "Hacking Nuclear Stability: Wargaming Technology, Uncertainty, & Escalation", ***International Organization***, 77 (3), 633-667.
45. Scoville, H. (1974). "Flexible madness?", ***Foreign Policy***, (14), 164-177.
46. Snyder, G. H. (1965). ***The balance of power & the balance of terror***. Chandler.
47. Snyder, J. (1989). ***The ideology of the offensive: Military decision making & the disasters of 1914***. Cornell University Press.
48. Steinbruner, J. D. (1981). "Nuclear decapitation", ***Foreign Policy***, (45), 16-28.
49. Szostak, R. (2017). "Stability, Instability, & Interdisciplinarity", ***Issues in Interdisciplinary Studies***, (35), 65-87.
50. Trenin, D. (2019). ***Strategic stability in the changing world***. Carnegie Moscow Center, 12.
51. Unal, B., & Lewis, P. (2018). ***Cybersecurity of nuclear weapons systems***. Chatham House.
52. Waltz, K. N. (1964). "The stability of a bipolar world", Daedalus, (93) 3, 881-909.
53. Wohlforth, W. C. (2014). "The stability of a unipolar world", (pp. 383-395), ***In The Realism Reader***. Routledge.
54. Yost, D. S. (2011). "Strategic stability in the Cold War: Lessons for continuing challenges", ***Proliferation Papers***, (36), 1-51.